البطالة ووسائل علاجها

والتعليم الاقليمي وأثره في علاج البطالة

للدكتور احمد سويلم العمري

عضو المكتب الفني لمعالي وزير المالية

كلمة تمهيدية

البطالة احد الامراض الاجتماعية التي أنشبت اظفارها في مدنيتنا الحديثة عقب الانقلاب الصناعي . وقد ظلّ هـذا الداء حتى ما قبل الحرب العظمى مؤقتاً يظهر تبعاً لظهور الازمات الاقتصادية القصيرة الاجل التي تتميز بارتفاع الاسعار ارتفاعاً شديداً ثم هبوطها الى الحضيض ثم عودة المياه ثانية الى مجاريها كل نحو ربع قرن . وسرعان ما كان يختفي الداء بانقشاع سحب هذه الازمات ثم تحوّل فاصبح اليوم داء دوياً يلازم الامم الصناعية الكبرى وهي تجرب مختلف الادواء لمكافحته دون الوصول الى استئصال شأفته فهو لا يزال ينقض مضجعها ويبث في عضدها ويبث اليأس فيها

واذا كان هذا الداء يلازم الامم الصناعية الكبرى ويقلق راحتها أينما قلق فهو لا ينفث سمومه في الامم الزراعية المحضة بل هو محدود الدائرة فيها يمكن حصره ومكافحته هناك . ولا تئن بلادنا واساس ثروتها الزراعة من بطالة فلاحيها وهم السواد الاعظم من السكان فالكل يبذر الحب وينتظر موسم الجني دون ان يبين هذا الانتظار عن بطالة ما لان ذلك طبيعي في الزراعة طبيعي في حياة الريف . كذلك بطالة العمال والصناع عندنا محصورة الدائرة مؤقتة وسرعان ما يجد العامل المتعطل بعد انتظار بضعة ايام العمل الذي ينشده وذلك لتعطش البلاد تعطشاً شديداً الى الصناعة . غير ان بلادنا تقاسي بطالة الشبان المتعلمين المتعطلين وقد استحكمت حلقات هذه الازمة وذهبت بآمال الشباب وما يرجوه من حياة يطمئن فيها الى عمل جدير بمعارفه . وبالرجوع الى التقرير السنوي لمكتب العمل عندنا لسنة ١٩٣٥ يمكن رسم صورة عامة للبطالة في القطر وذلك لتعذر الالمام بالحالة بالدقة لعدم وجود احصاءات في هذا الصدد كما يذكر التقرير . على ان التقرير لا يهول امر البطالة ولا يجعلها من الخطورة بمكان . هو يذكر في احدى فقراته « أن الازمة الاقتصادية الحديثة قد كانت سبباً في تعطيل كثير من العمال وارباب الحرف

بغير ارادتهم كما نتج عنها كثرة عدد العاطلين من الحاصلين على الشهادات الدراسية » ثم يعود فيذكر « سبق القول بانهُ لم يمكن الحصول على معلومات صحيحة فيما يتعلق بعدد العمال العاطلين عن طريق الاحصاء ولكن هناك عدة ظواهر تجعل من الميسور معرفة ما اذا كانت حالة البطالة تسوء ام لا كحالة صناعة البناء وعدد طلبات الرخص لانشاء محال صناعية جديدة ونشاط حركة الميناء والاحواض واصلاح السفن في كل من ثغري الاسكندرية وبور سعيد — كل ذلك يعد مقياساً لزيادة عدد العمال المشتغلين بالصناعة او نقصانه ويفحص هذه العوامل العامة يتضح لنا انهُ وان كان كثير من العمال مازال خلواً من العمل فان الحالة قد تحسنت تحسناً ظاهراً منذ اواخر سنة ١٩٣٣ رغم ركود سوق القطن . وقد استفادت دور الصناعة المحلية من رفع التعريفة الجمركية كما وجدت الصادرات المصرية سوقاً رائجة منذ هبوط قيمة الجنيه الاسترليني ذلك الهبوط الذي لم يصحبهُ أي ارتفاع في اسعار هتات المعيشة في كل من بريطانيا العظمى ومصر . ولقد كان من اثر ما اصابتهُ شركة مصر للغزل والنسج من التقدم في السنوات الاخيرة ان راجت سوق العمل في المحلة الكبرى رواجاً عظيماً حيث بلغ عدد من تستخدمهم الشركة نحو تسعة آلاف عامل فضلاً عن العمال الذين يشتغلون في انشاء المصانع ويتراوح عددهم بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف عامل وكذا شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية فقد زاد عدد عمالها زيادة عظيمة »

ولما كان موضوع (البطالة ووسائل علاجها والتعليم الاقليمي واثره في علاج البطالة) متشعب النواحي اصبح لا مندوحة من بحث البطالة عموماً ووسائل علاجها ثم بحث بطالة الشباب المثقف في مختلف البلدان المتمدينة وطرق علاجها وأثر التعليم الاقليمي فيها كما وجب تشخيص اعراض هذا الداء الخطير عندنا ومحاولة استخلاص العلاج على ضوء تجارب الغير

البطالة عموماً — اسبابها وعلاجها

الاسباب

لازمت البطالة الامم الصناعية الكبرى ملازمة الظل منذ هبوب عواصف الازمة الاقتصادية ولم تأت سنة ١٩٢٩ الا وقد اصبحت احدى المشكلات المستعصية في بريطانيا العظمى . كما ضربت اطنابها ايضاً في غيرها من الدول الاوربية الكبرى ووصل عدد المتعطلين حينما اشتدت حلقات الازمة الاقتصادية العالمية منذ نحو عامين الى ما يقرب من ثلاثة ملايين عامل في انجلترا وعشرة ملايين في الولايات المتحدة وستة ملايين في المانيا وما يربي على النصف مليون في فرنسا

ولجأت الحكومات التي لفحتها نيران البطالة الى الوسائل التشريعية فكافحتها كما لجأت ايضاً بدافع الاشتراكية تارة والعاطفة القومية أخرى الى تمويل زرافات المتعطلين بالاعانات المتنوعة مما كبد الميزانية ثقل الاعباء . ولم تصب هذه البلدان على الرغم مما بذلتهُ من جهود جبارة في سبيل المعالجة بيت الداء

فلا يزال ملايين العمال متعطلين بلا عمل . واخذت تكثر من مسكنات الداء دون ان تعثر على ناجع الدواء

اما استعصاء حل مشكلة البطالة فيرجع الى تشخيص الداء وعلاجه بما لا يتفق وحقيقة الحال. اذ غالباً ما تشخص وتعالج الحكومات التي يهمها وضع حد لتفاقم البطالة هذا الداء تشخيصاً وعلاجاً يتبعان اهواء احزابها السياسية القابضة على زمام الحكم وقد تتعارض هذه الاهواء والامر الواقع وقواعد الاقتصاد السليمة . وقبل ذكر وسائل مكافحة البطالة مع نقدها يحسن ذكر اسبابها

كان العامل طول القرن الماضي وحتى اوائل هذا القرن يجد بسهولة عملاً يدر عليه الربح بل وكان ربحهُ في صعود مستمر على الرغم من نقصان ساعات عمله وذلك بفضل تقدم الصناعة وانتشار الآلات مما ساعد على زيادة ارباح المنتجين فاستطاعوا ان يزيدوا اجور العمال مع انقاص وقت عملهم ولم تلك قد ارهقتهم بعد — كما هي الحال الآن — المنافسة الشديدة التي تضطرهم اليوم الى التضحية بما ربحوه من استخدام الآلات في سبيل ادخال التحسينات المستمرة على مصانعهم كما لم تلك قد قضت ظهورهم بعد الضرائب الثقيلة المفروضة عليهم اليوم اذ لم تلك ميزانيات الدول قد اصيبت بحمى التضخم التي حلت بها الآن . اما نقابات العمل والعمال فلم تكن على مبلغ من القوة يجعلها تطالب بالاجور الباهظة للعمال التي تطالب بها الآن. فكان العالم يتبع خطوات التقدم الصناعي عن قرب دون ان يسعى الى دفعه الى الامام دفعاً فيفوت عليه الغرض منهُ او بعبارة اخرى كان التقدم الصناعي قائماً على اساس الحاجة اليه ليس الا . ثم جاءت الحرب الكبرى فقلبت الحالة رأساً على عقب فدفعت بالتقدم الصناعي طفرة واحدة مما ادى الى استفحال ازمة البطالة . اما اهم العوامل التي ادت الى هذه الازمة فهي : —

١ — سلوك الحكومات — اضطرت الحكومات لوفاء ديون الحرب وسائر الديون العامة ولدفع نفقات التسليح ونفقات التعمير والاصلاحات الاجتماعية الواسعة النطاق ان تزيد الضرائب زيادة فادحة تفوق نسبتها نسبة الزيادة الناجمة عن زيادة ارباح الصناعة لتقدم الآلات فترتب على ذلك ارهاق الصناعة ارهاقاً اضطرها الى استخدام وسائل الاقتصاد المختلفة والاستغناء عن كثير من العمال

٢ — اضطراد زيادة الاجور — زادت الاجور التي يتقاضاها العمال زيادة كبيرة عما كانت عليه قبل الحرب بفضل اتساع نطاق النقابات بانتشار الاشتراكية وكسبها المقاعد في المجالس النيابية واضطلاعها بالحكم . وعلاوة على ذلك حصل العامل على تخفيض ساعات العمل وعلى نصف يوم الراحة المعروف بنصف يوم الاسبوع الانجليزي علاوة على راحة يوم الاحد بأجر كامل وعلى كثير من المزايا كضروب التأمين الاجتماعي التي تترتب عليها مساعدة العامل في مرضه وشيخوخته وكذلك على الاعانات المستمرة في حالة بطالته . وقد ارتفعت اجور العمال في الولايات المتحدة ارتفاعاً بالغاً مما اثر أشد تأثير في ارباح الصناعة وقد ظن اولو الامر هناك ان رفع الاجور هذا

سيؤدي الى زيادة قدرة سراء العمال وهم طبقة كثيرة العدد من الاهلين غير ان النتيجة انقلبت عكسية فان انقاص ربح رأس المال أدى الى ظهور داء البطالة وانتشاره

٣ — ارهاق المصانع — ارهقت الحكومات المصانع كما ينا بالضرائب الباهظة التي تفرضها على دخلها . وكلما زاد ربح احد ارتفعت نسبة الضريبة المجباة منه لحق الغلق محل الطاينة على انظمتها الاقتصادية وهذه الصناعات تسعى الى رفع اسعار منتجاتها فوق المستوى المعقول في حالة بين الاسعار الى الارتفاع والى المحافظة على الاسعار القائمة في حالة ميل الاسعار إلى الهبوط وإلى تبذير جزء كبير من ارباحها في سبيل توسيع نطاق المصانع والتمادي في مشروعات اصلاحية جديدة للهروب من دفع ضريبة الايراد من جهة ولتحسين حالة الصناعة حتى يزيد انتاجها من ناحية اخرى وكذلك الى وضع ميزانية منتفخة كثيراً ما تبعد عن الحقيقة الواقعة . ثم ان عدم اطمئنان الرأسمالية الى مستقبل كثير من الصناعات جعلها ترفع ارباح قروضها التي تقدمها للصناعة مما اجبر الصناعة بدورها ان تجاهد في سبيل زيادة ارباحها لتسديد ما عليها وتحقيق الربح الذي يضمن بقاءها . فتعقد المرقف أشد تعقيد وعجزت الصناعة عن الاستمرار في كفاحها هذا فتقلص رخاؤها تدريجيٌّ وانتشرت البطالة

٤ — الانتاج — زاد الانتاج منذ نهاية الحرب زيادة كبيرة وشجع هذه الزيادة ميل الشعوب إلى الاسراف عن سعة بعد ان وضعت الحرب اوزارها حيث حرموا انفسها من كثير من المنتجات وانصرفوا عن الحياة العادية الى ميادين القتال . فلما رفرف السلم بأجنحته عليهم تهافتوا على مختلف المنتجات التي كانوا قد حرموا منها . وايَّد انشاط هذا الانتاج ايضاً سهولة تحويل المصانع التي اتسع نطاقها خلال الحرب لصنع الذخيرة والسلاح إلى مصانع تنتج للسلم كما تنتج للحرب . ثم سرعان ما فرضت الحكومات ضرائبها الباهظة لتسد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحرب فدفعت هذه الحال اصحاب المصانع الى ادخال التحسين والتعديل على مصانعهم وتوسيع نطاقها كي يعوضوا على انفسهم ما فقدوه من ارباح دفعوها ضريبة للحكومة وجعلت في هذه الاثناء قدرة الافراد وقدرة الرأسماليين على الشراء لذهاب جزء كبير من الدخل الى خزينة الدولة تحل الكساد محل الرخاء وانتشرت البطالة . أما ما قيل في زيادة الانتاج زيادة كبيرة لانتشار استعمال الآلات فهو مبالغ فيه اذا انتشرت قدرة الافراد على الشراء كما كانت قبل انهماك قواها بالضرائب الثقيلة . ولتفسير ذلك نحسن ضرب المثل الآتي : نفرض ان هناك نوعين من المنتجات يستبدلان بطريق المقايضة — لا بالنقد لسهولة التفسير — وأن كل منهما كيلو جرام وهما الحديد والقمح مثلاً وأن متوسط قدرة العامل على انتاج كل منهما هو إنتاج هذا الكيلوجرام في ساعة . فاذا كان ما يقتطع لتغطية الضريبة يقدر بنحو ٣٠ جرام في الساعة تبقى

للعامل وانتج نحو ٧٠٠ جرام في الساعة اي ما يعادل ٣٥٠ جراماً للحديد و ٣٥٠ جراماً للقمح فاذا اوقع الاقتطاع من ٣٠٠ الى ٤٠٠ جرام نقص ما تبقى الى ٦٠٠ جرام واذا عاوض العامل في الناحية الاخرى مستوى معيشته نظير هذا الاقتطاع وجب ان يستبدل كل ٣٥٠ جراماً من الحديد بمقدار ٣٥٠ جراماً من القمح . واذا تشبث منتج القمح بنفس الموقف وجب ان يدفع كل ٣٥٠ جراماً من القمح ٣٥٠ جراماً من الحديد . وفي هذه الحالة يضيع لا مفر من ارتفاع قوى الانتاج من ١٠٠٠ جرام في الساعة الى ١١٠٠ جرام . ولا شك في هذه الحالة ان الزيادة في الانتاج تؤدي الى بقاء جزء من المنتجات في السوق بلا طالب لها وعلى توالي الوقت تشل حركة الانتاج ويقف دولاب الصناعة وتنتشر البطالة

٥ — تعارض بعض الادواء وعلاج البطالة — يتقدم الانتاج بواسطة الآلات تقدماً كبيراً ويزيد انتاج الصناعة تبعاً لذلك غير ان هذه الزيادة لا توجه الى معالجة البطالة واسباب ذلك ما يأتي :—

ا — تنتهز الدولة فرصة للحصول على الزيادة المتوه بها لمعالجة امراضها الاجتماعية واهمها البطالة غير انها بدلاً من صرفها في ابواب العلاج الناجع تصرفها في دفع معاشات الحرب وارباح ديونها ومرتبات موظفي الادارات الجديدة التي تنشئها في سبيل الاصلاح الاجتماعي

ب — لا يحتفظ اصحاب المصانع بزيادة الربح الناشئة عن تقدم الآلات انما يزيدون الحال تعقيداً بالتوسع بالانفاق على مشروعاتهم. مثال ذلك نفرض ان صاحب المصنع قد يستغني بتحسين الآلات عن نحو ١٠٠ صانع يربح كل منهم نحو ١٠٠ ج . م في السنة فيوفر في النفقات ١٠٠٠٠ ج م في العام غير انه في نفس الوقت يدخل التعديلات على ادارته التجارية ويغدق الاموال في سبيل الدعاية وانشاء الاقسام الفنية والقضائية والمعامل التجريبية مما يضطره الى تشغيل نحو ٥٠ موظفاً فنياً عنده يتقاضى كل منهم راتباً سنوياً قدره ٢٠٠ ج م فهو والحالة هذه يصرف العشرة آلاف جنيه التي وفرها بل ربما اكثر منها وفي الوقت نفسه يضاعف مشكلة البطالة

ج — يطالب العمال بمزايا لا نهاية لها ويضطر صاحب المصنع الى اجابتهم الى طلباتهم . وهو يقتطع ما لا يستهان به من الارباح في ذلك السبيل ولا يخفى ان ما يكبده العمال المشتغلون زيادة عن استحقاقهم كان يمكن انفاقه في سبيل الترفيه عن العمال المتعطلين

العلاج ونشره

على اساس تشخيص الداء تشخيصاً يختلف في كثير من الاحوال عن الحقيقة الواقعة وضع أولو الامر برنامج المكافحة وهو يتلخص فيما يأتي : —

١ — محاولة زيادة قدرة الفرد على الشراء — عمدت الحكومات ولاسيما بالولايات المتحدة والمجلترا الى رفع الاسعار والمحافظة على مستوى الاجور القائمة في الصناعة وفي ادارات الحكومة

بل زيادة بعضها حتى يستطيع الافراد ان يقبلوا على الاستهلاك لا سيما ان الفرصة سانحة هبوط الاسعار الصناعية وقد أتت هذه الحالة بنتيجة عكسية اذ انتشرت بناء عليها البطالة انتشاراً كبيراً وسبب ذلك ان القدرة على الشراء انتقلت من اصحاب رأس المال الى العمال والموظفين وبعض الطبقات الوسطى من دون ان توجد اعمال جديدة للعمال العاطلين بينما ظلت حالة اصحاب رأس المال غاية في السوء . وعلى ذلك اغلقت كثير من المصانع ابوابها وسرّحت عمالها بينما زادت ودائع الموظفين واصحاب الدخل الثابت ومتوسطي الحال في صناديق التوفير

٢ — الانفاق عن سعة في سبيل الاعمال العامة والتسليح — عمدت الحكومات الى سياسة الانفاق عن سعة في سبيل المشروعات العامة بقصد تشغيل العمال المتعطلين ثم كذلك في سبيل زيادة قواها البرية والبحرية والجوية استعداداً للحرب القادمة مما زاد تلبد الجو السياسي بالسحب القاتمة وترتب على كل هذا تلافي الخطر موقتاً ثم لم تلبث ان اشتدت ازمة البطالة اذ لجأت الحكومات الى القروض وزيادة الضرائب فنقصت قدرة الفرد على الشراء واضطربت ميزانيات الحكومات مما اجبر كثيراً من الدول على ترك عيار الذهب وتخفيض النقد فتفككت الاسعار العالمية وساد الاضطراب الاقتصادي . وكان الاوفق مد يد المعونة للصناعات وتخفيف اعباء الضرائب وتوزيع اقصى عدد ممكن من العمال على المصانع والسعي الى اعادة الروابط التجارية الدولية بتثبيت النقد

٣ — الاتفاق الصناعي والتجاري وتحديد الانتاج — عمدت الدوائر التجارية والصناعية الى عقد الاتفاقات بين هيئاتها الكبرى وشركاتها الضخمة في سبيل مكافحة البطالة وذلك بتحديد انتاجها تحديداً نسبيًّا منعاً لزيادة الانتاج وتخفيفاً لعبء المنافسة . واذا كان هذا الحل يساعد على تلافي اخطار الازمة موقتاً فهو لا يضع حدًّا للبطالة المزمنة اذ يترتب عليه نقصان انتاج المصنع والاستغناء عن كثير من العمال . وكان الاوفق ترك كل هذا لقانون العرض والطلب حتى تختفي المشروعات السيئة الادارة وتنمو وتترعرع الاعمال الحسنة الادارة

٤ — انقاص عدد السكان — ان التفكير في وضع حد لزيادة عدد السكان في البلاد التي تعم فيها البطالة نظريٌّ اكثر منهُ عملي واذا خاض البعض غمار هذا البحث فلم تلجأ اليه دولة ما لخطورته اذ يؤدي الى اضعاف قوى الشعب وزيادة حصة الفرد في الديون والضرائب . ولا تعني زيادة السكان البطالة حتماً . فاليابان مثلاً يزيد عدد سكانها بينما لم تبلغ مشكلة البطالة عندها مبلغاً جديًّا . غير أن بعض الدول كفرنسا مثلاً لجأت الى حل يقارب ذلك وهو اخراج العمال الاجانب الذين يسكنون في بلادها ويعملون في مصانعها واعادتهم الى اوطانهم كما حرمت على الاجانب العمل ما دامت البطالة منتشرة عندها واذا اتضحت عدالة هذا الحل لاول وهلة فقد يؤثر في مستوى الصناعة للخبرة التي اختص بها الاجنبي في بعض الصناعات والتي تحرم منها الصناعة المحلية في حالة منع اشتغاله فيها

٥ — نقص ساعات العمل — ان استيفاء العمال في الصناعات الكاسدة مع نقص ساعات عملهم ودفع نفس الاجور لهم ولو انهُ حل يحول دون انتشار جيوش العاطلين الاَّ انهُ يزيد الحالة حرجاً اذ يقلل من ارباح المصنع . ولا بدَّ ان يأتي الوقت الذي تهبط فيه الارباح الى الحضيض ويبدو العجز واضحاً فيغلق المصنع ابوابه ويسرح عماله . وقد أتت هذه الطريقة بأسوإ النتائج في الولايات المتحدة

٦ — الحماية الصناعية والتجارية — ان حماية بعض الصناعات حماية مبالغاً فيها ليغلتها مع عدم صلاحيتها حتى لا تسرح عمالها تؤدي الى عدم التمييز بين الصناعات الكاسدة والصناعات الرائجة بل وتنصر الاولى على الثانية فيترتب على ذلك هبوط مستوى الثانية مما يساعد على ضعف الانتاج وانتشار البطالة

٧ — وضع قيود في وجه فريق من الاهلين لحرمانهم من العمل — تحاول كثير من الحكومات ان تضع القيود والعقبات في طريق بعض الطوائف من الاهلين لافساح المجال للعمال حتى تخف مشكلة البطالة . ولهذا الغرض تحرم الحكومات على النساء المتزوجات العمل كما تطيل سني الدراسة وتخفض سن التقاعد عن العمل . ومما لاشك فيه ان تحريم العمل على النساء المتزوجات يقلل من الاقبال على الزواج كما يشجع الرجل على معاشرة المرأة دون الالتجاء الى الزواج . اما اطالة مدة الدراسة فهي تؤجل المشكلة ثم تظهرها فيما بعد في صورة اخرى وهي مشكلة بطالة الشباب المثقف . كذلك تخفيض سن التقاعد يحرم الصناعة في كثير من الاحوال من خدمات الاكفاء الصالحين للعمل . وهذه الحلول لا تعالج البطالة بحال بل هي اذا افسحت الطريق للعمال العاطلين ضمت الى صفوف العاطلين ايضاً الصالحين للعمل والمستوعبين منهُ

٨ — وضع حد للمبالغة في استعمال الآلات — اشار الكثيرون بحل ازمة البطالة عن طريق التخفيف من غلواء استعمال الآلات حتى لا تستغني المصانع عن خدمات العمال وقد استبدلت المئات منهم بآلة صغيرة او بتعديل بسيط في آلات الانتاج . غير ان هذا الحل لا يتفق وناموس التقدم المضطرد فضلاً عن ان هناك كثيراً من الآلات اوجدت الاعمال لمئات الآلاف من العمال مثال ذلك السكك الحديدية والقاطرات والسيارات والسينما والطباعة

يتضح والحالة هذه ان علاج البطالة لم يقف بالغرض منهُ . وما لم تعمل البلدان الاوروبية ولاسيما كبريات البلدان الصناعية على استئصال شأفة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تركتها الحرب الاخيرة معلقة دون حل استئصالاً تامًّا وان تقدم على بعض التضحيات في سبيل تفاديها وتخفف من غلواء التسليح وتضع اساساً راسخة للسلام وما لم تثبت نقدها وتحطم السياج الجمركي وتخفف من اعباء الضرائب الثقيلة وتحل مشكلة ديون الحرب وسائر الديون العامة فلن تستطيع حل مشكلة البطالة المزمنة حلاً موفقاً ولن تتعدى حلولها التي سبق ان اتينا بأهمها المسكنات الوقتية التي لا تشفي الداء

[للبحث صلة]